



دولة فلسطين وزارة النقل والمواصلات



التقرير السنوي الثاني

لوزارة النقل والمواصلات

19/05/2010 - 19/05/2011

كلمة الوزير

د. سعدي الكرنز

يحظى قطاع النقل والمواصلات في عصرنا هذا باهتمام واسع من خلال خطط النقل والمرور ورسم السياسات ووضع الإستراتيجيات واتخاذ القرارات التي تساهم في تطوير هذا القطاع على المدى القصير والمتوسط و البعيد لتحسين نظام النقل والطرق وحل المشكلات المرورية وحماية المناطق السكنية في المدينة واستخدام تقنيات النقل الحديثة لتقليل التأثيرات البيئية وزيادة معدلات النمو، وبما يساهم في النهوض بهذا القطاع الحيوي والاستراتيجي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي والاجمالي.

إن تطوير صناعة النقل في فلسطين يعتبر مطلباً رئيسياً وملحاً في الوقت الراهن في ظل التحديات التي يشهدها قطاع النقل والمواصلات الفلسطيني محلياً وعالمياً، فلا يخفى على أحد حجم العراقيل والممارسات الإسرائيلية التي حالت دوماً دون تنفيذ مشاريع النقل الإستراتيجية التي تساهم في توفير شبكة نقل متعددة الوسائط فعالة وأمنة وتساهم في تحقيق التكامل والتواصل الإقليمي، بالإضافة إلى ذلك، ومنذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية لم يتم دعم قطاع النقل بشكل كاف، ولم يخصص له الاستثمارات المطلوبة بما يتناسب مع دور هذا القطاع باعتباره أساساً في توفير البنية التحتية لعملية التنمية المستدامة ومحركاً لها، ويتمثل التحدي العالمي في حجم التطور الهائل والمتسارع في قطاع النقل على مستوى البنية الأساسية والمؤسساتية والأسطول والمرافق والأنظمة. ومن هنا تبرز أهمية السير بخطى سريعة نحو تنمية وتطوير قطاع النقل الفلسطيني بما يساهم في تحقيق الميزة النسبية التنافسية وللحاق بركب التقدم العالمي في هذا المجال.

وانطلاقاً من إدراكنا بوزارة النقل والمواصلات لأهمية وخطورة هذه التحديات فقد عكفت الوزارة في الحكومة الثالثة عشر على إعداد خطة قطاع النقل والمواصلات 2010-2012، كأحد الأدوات الرئيسية لبرنامج الحكومة الفلسطينية من خلال: إزالة الاحتلال وبناء الدولة، والتي تمثل إطاراً متكاملًا لتحسين صناعة النقل والمواصلات الفلسطيني، حيث وُضعت لتحقيق أهداف شاملة تتمثل في توفير نظام نقل متكامل متعدد الأنماط والوسائط يساهم في دعم الاقتصاد الفلسطيني، وتوفير البيئة القانونية اللازمة لإدارة وتشغيل القطاعات الفرعية المختلفة لقطاع النقل والمواصلات، وتحقيق المشاركة المجتمعية، والتطوير المؤسسي، وأيضاً تجسد الثقافة التنظيمية والقيم القائمة على مبدأ شركاء في القرار والمسؤولية والتنمية، بالإضافة إلى ذلك فإنها ترسم السياسات والإستراتيجيات والتوجهات الإستراتيجية الرئيسية، والبرامج والأولويات التي تجعل قطاع النقل والمواصلات مدخل فلسطين إلى التقدم والتطور والتنمية المستدامة.

وتتبع أهمية هذا العمل الوطني في أنه يعبر عن رؤية الوزارة الإستراتيجية نحو تطوير هذا القطاع، والمساهمة بفاعلية في تحقيق تنمية اقتصادية تعكس التطلعات الفلسطينية في توفير خدمات النقل بجودة عالية في ظل منافسة عالمية حادة، وكذلك يمثل أداة لتحقيق سياسات الدولة في التنمية والإصلاح الشامل، وإطار للعمل من خلاله يتم تحقيق وتعزيز شراكة فعالة وشفافة مع القطاع الخاص والأهلي قائمة على أسس ومعايير واضحة ومحددة الأدوار والمسؤوليات.

وقد حرصنا على ايلاء عملية التنظيم واعادة الهيكلية والبناء المؤسساتي ورفع كفاءة الكادر البشري في الوزارة والتطوير الاداري اهتماماً خاصاً لتحسين الاداء، وتطوير ادلة اجراءات تساهم في تقديم الخدمة للجمهور الفلسطيني بسرعة وبكل سلاسة ويسر وبأعلى درجات الشفافية والنزاهة واعتماد مبدأ المكاشفة مع الجهات ذات العلاقة من القطاعيين الخاص والعام الذي يتلقى الخدمة من الوزارة ليكون التميز في تقديم الخدمة لاصحاب المصالح وضمان رضى الجمهور عن جودة الخدمات المقدمة من وزارة النقل والمواصلات هو عنواننا.

ومع إنجاز التقرير السنوي للحكومة الثالثة عشرة ، فإننا نقدر الجهود التي بذلها فريق العمل بوزارة النقل والمواصلات وكذلك نشكر ونقدر جهود ومشاركة القطاع الخاص والقطاع الأهلي الذي ساهم في تعزيز الشراكة الوطنية في بناء وإعادة هيكلة القطاعات التنموية الفلسطينية، ونأمل أن يتم تضافر الجهود الوطنية لتوفير الدعم اللازم لتنفيذ خطة الوزارة باعتبارها الأساس لتحقيق النقلة النوعية في صناعة النقل في فلسطين.

د. سعدي الكرنز

وزير النقل والمواصلات

الرؤية :

وزارة تعمل وفقاً لمعايير التميز لتنظيم قطاع النقل والمواصلات وتطويره والنهوض به ، ولتوفير الخدمات اللازمة بجودة عالية من اجل المساهمة في تنمية واستدامة الاقتصاد الفلسطيني .

الرسالة :

"اننا ملتزمون بتنظيم قطاع النقل والمواصلات وصولاً الى قطاع نقل آمن متطور وصادق للبيئة باستخدام النظم الحديثة بمعايير عالمية

أهداف الوزارة:-

1. توفير بيئة تشريعية (قوانين - أنظمة - تعليمات) تتسجم مع المعايير الدولية للتميز في تقديم الخدمة للجمهور.
2. الوصول إلى نظام عمل مؤسسي متميز وشفاف يساهم في تعزيز واستدامة الاقتصاد الفلسطيني من خلال مستوى الأداء المتطور والبيئة التقنية المناسبة.
3. إيجاد قطاع نقل ومواصلات كفؤ وفعال.
4. فلسطين جزءاً رئيساً من شبكة الربط العربي والدولي.
5. توفير بيئة مرورية آمنة.
6. تعزيز الشراكة بين قطاع النقل والمواصلات و القطاع الخاص.
7. تنمية وتطوير الموارد البشرية العاملة في جميع قطاعات النقل المختلفة.

وزارة النقل والمواصلات في عهد الحكومة الثالث عشر

* * ملخص تنفيذي * *

على الصعيد المحلي

- نتيجة السياسات الجديدة التي قامت بها الوزارة في الحكومة الثالثة عشر فقد تم تحقيق قفزة نوعية في إيرادات الوزارة من الترخيص بالضفة الغربية أودعت لحساب الخزينة العامة للسلطة الوطنية، فبلغ إجمالي الإيرادات ، وحتى نهاية شهر /4 2011 بلغ ما قيمته (219.841.639) شيقل
- تم الاتفاق مع وزارة المالية بتوحيد استيفاء تحصيل الرسوم المستوفاة، وتحصيلها من قبل الوزارة، وذلك منعا للازدواجية في ترخيص المهن.
- تعمل الوزارة في حوسبة الإدارات العامة كافة .
- أشارت الإحصائيات إلى زيادة في عدد السائقين الجدد عن العام الماضي بنسبة 8% حيث بلغ عدد السائقين الجدد (25767) سائق جديد.
- ونتيجة لإجراءات تطوير مناهج وآليات فحص السائقين، بلغ عدد المدربين في العام الماضي (269) ، أما العام الحالي (832) مدرب أي بزيادة حوالي 209% . وسجل العام الحالي زيادة في عدد مدارس التدريب الممنوحة من الوزارة بنسبة 39%.
- وإثر الجهود المكثفة التي قامت بها الادارة العامة للشؤون الفنية فقد قامت بانجاز معاملات المركبات الجديدة المستوردة بواقع (498) معاملة في العام الحالي ،و(12799) معاملة لمركبات مستعملة مستوردة ثلاث سنوات عدا سنة الانتاج. وبلغ عدد معاملات قطع الغيار الجديدة والمستعملة (298) معاملة. أما بخصوص المحول من الجانب الاخر فقد تم تحويل 2430 مركبة من الجانب الاخر بالاضافة الى منح 243 موافقة تحويل للمعدات الهندسية كذلك تم ادخال (400) مركبة الى قطاع غزة وانجاز 196 طلب اعفاء جمركي للمركبات العمومية.
- وبموجب تعليمات الوزارة الصارمة في الحكومة الثالثة عشر فقد منع إدخال أي مركبة خصوصي من إسرائيل إلى الضفة الغربية .

- السعي نحو تطوير البيئة التنظيمية في الوزارة من خلال تطوير الهيكل التنظيمي للوزارة حيث تم اقرار الهيكل التنظيمي الجديد من مجلس الوزراء يحقق اللامركزية.
- انشاء المجلس الاعلى للمرور واعداد هيكل تنظيمي خاص به ورفده بالموارد البشرية ، وتمويل مشروعات لنشر ثقافة التوعية المرورية للوزارة من خلال الوكالة الامريكية للتنمية الدولية USAID.
- مأسسة عمل الوزارة من خلال بناء القدرات من حيث الكادر البشري والبنية التحتية حيث تم اعادة تأهيل مديات نابلس الخليل وجنين وبيت لحم و رام الله، واستكمال باقي الدوائر في كافة المحافظات خلال الفترة القادمة، وتطوير مختبرات الامتحان النظري وتحويلها من كتابي الى الكتروني في مديريات الوزارة في كافة المحافظات، اعداد ادلة اجراءات لجميع الخدمات المقدمة من الوزارة ، الموارد البشرية ، التدريب، الشؤون الادارية والشؤون المالية ، الالتزام بقيم الوزارة ونشرها ،المشاركة بفاعلية كبيرة في برنامج التميز لمأسسة عمل الوزارة .
- وفي إطار جهود الوزارة لتنمية وتطوير البيئة القانونية لعمل قطاع النقل والمواصلات، فقد تم إقرار وتطبيق نظام تصنيف الرخص الشخصية للسائقين، وإصدار الرخص الشخصية الممغنطة ، ونظام المجلس الأعلى للمرور، ونظام المخالفات المرورية والغرامات المالية، ونظام التمليك للأرقام العمومية، ونظام تخفيض التعرف الجمركية للمركبات، وإنجاز نظام النقل الخاص بصورته النهائية ، وإصدار قرار وزاري وتعليمات فنية لتنظيم عملية تطوير وسائل نقل الأطفال (الطلاب) والتأكد من توفر متطلبات ووسائل الأمن والأمان فيها. و إقرار نظام النقاط للمخالفات على الرخصة، للحد من حوادث الطرق وخلق بيئة مرورية آمنة، اقرار نظام تنظيم عمل المركبات الحكومية ، وتحت الاجراء اقرار قانون المرور الفلسطيني الجديد ولائحته التنفيذية ، ومشروع القانون البحري، ونظام حديث برسوم الخدمات التي تقدمها وزارة النقل والمواصلات.
- يجري العمل حالياً على إعداد نظام محوسب للأرصاء الجوية ، وذلك بالتعاون مع GTZ وخبراء دوليين، حيث تم ربط المحطات مع قاعدة البيانات وكذلك مع الموقع الالكتروني ، علماً أنه سيتم تزويد الأرصاد الجوية بالأجهزة والمعدات اللازمة لعمل الأرصاد، وبناء قاعدة بيانات جوية موحدة وربطها مع المقر الرئيسي للأرصاد الجوية، وذلك من اجل زيادة الدقة والكفاءة والسرعة في الانجاز .
- الشروع في تنفيذ العديد من المشاريع، منها مشروع تقييم المباني، ومشروع المخطط الوطني المكاني، وإعداد المواصفات الفلسطينية الفنية لتصميم وإنشاء الطرق، ومشروع خط سكة حديد الحجاز، وتنفيذ الجزء الاول من مشروع اعرف وطنك الخاص بوضع الشاخصات للمدن الفلسطينية وذلك بالتنسيق والمتابعة مع الجهات المختصة ذات العلاقة.

- في إطار تطوير قطاع النقل فقد تم التوقيع على بروتوكول تفاهم بين نقابة اصحاب شركات الباصات والوزارة لتأسيس ثلاث اتحادات لشركات الحافلات في الشمال والوسط والجنوب، اقرار تسعيرة المواصلات الجديدة والعمل بها ، وتنظيم خطوط السير للحافلات وقطاع السرفيس و تنظيم العمل في قطاع النقل الخاص و شركات التأجير السياحية وفتح الباب أمام شركات تأجير السيارات واعادة توزيع الخطوط لمنع التداخلات فيما بينها.
- تفعيل إجراءات الرقابة والتفتيش على جميع المهن والخدمات التي تقدمها الوزارة. وكذلك كُثفت الزيارات الميدانية لمديريات الوزارة في المحافظات المختلفة للتأكد من حسن سير العمل فيها، وتم التنسيق مع وزارة الحكم المحلي والبلديات لضبط الكراجات غير القانونية والمرخصة من قبلهم، والتعميم عليهم بعدم منح أي تراخيص واذونات مزاوله المهنة إلا بعد الحصول على موافقة وزارة النقل والمواصلات كونها جهة الاختصاص. وجاري العمل على وضع نظام جديد لضبط عمليات ترخيص الكراجات والمجمعات والمواقف والكراجات .
- قامت الوزارة ببناء وتطوير شبكات المعلومات الداخلية والخارجية لمديريات الوزارة في كافة محافظات الوطن، وربطها بالخادم المركزي بالوزارة، والربط مع وزارة الداخلية، وزارة المالية، والمحاكم، وشرطة المرور، ومجلس القضاء الاعلى ، حيث تم تنفيذ 70% من أعمال الحوسبة للوصول إلى الحكومة الالكترونية.
- في إطار تنظيم مركبات النقل الحكومي قامت الوزارة بحملة ضبط الرقابة على المركبات الحكومية من خلال تنشيط دورية السلامة على الطرق و بالتعاون مع الشرطة لمراقبة المركبات الحكومية بعد الدوام الرسمي ومكان مبيتها .
- ومن اجل إعادة تفعيل العمل في مؤسسة الخطوط الجوية الفلسطينية، قامت الوزارة بإصدار قرار يعنى بشئون الخطوط الجوية الفلسطينية من اجل النهوض بهذا الكيان الحيوي والفعال ، ، كذلك فان الوزارة تعمل على إعداد نظام مالي للخطوط الجوية الفلسطينية أسوة بالأنظمة المالية المعمول بها لدى دول الجوار.
- تم توقيع اتفاقية سنوية بين وزارتي الاوقاف والنقل والمواصلات من اجل التحقق من سلامة المواصلات الفنية لباصات نقل الحجاج وارسال بعثات من الوزارة لمراقبة الوضع برأ ، وجوية من اجل نقل الحجاج جوا.

على الصعيد الإستراتيجي

- صدور قرار مجلس الوزراء بتشكيل لجنة فنية مختصة لدراسة إنشاء مطار فلسطين الدولي برئاسة وزير النقل والمواصلات، وتشكيل ثلاث لجان فنية تخصصية لإعداد المخططات الهيكلية والتنظيمية للموقع والمخططات المساحية اللازمة ودراسة تقييم الأثر البيئي، وقد تم اعتماد الموقع الكائن في منطقة البقيعة شرق السواحة وغرب البحر الميت- بمحافظة القدس كموقع للمطار، ويجري العمل حالياً على إعداد الدراسات الفنية للمطار بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة. كما كلف مجلس الوزراء رئيس هيئة الشؤون المدنية بالقيام بما يلزم مع الجانب الإسرائيلي لتسهيل عمليات إنشاء المطار، وكلف وزير التخطيط بالبحث مع الدول المانحة عن تمويل تصميم وإنشاء وتشغيل المطار.
- ترسيخ وجود فلسطين على الخارطة البحرية الدولية من خلال الاجتماعات والمشاركة بوضع مشاريع ذات علاقة.
- قدمت فلسطين للاتحاد الأوروبي مشروع يقوم على تشغيل خط بحري منتظم بين ميناء العريش المصري والخارج لخدمة قطاع غزة، وسيكون هذا الخط قناة لوصول آلاف الأطنان من مواد البناء والحاويات الأخرى لقطاع غزة، ومن ثم نقلها عبر المعابر الثلاثة؛ معبر أبو سالم والعوجا ورفح، إلى القطاع والضفة الغربية وإمكانية تسيير خط آخر إلى ميناء الصيادين في القطاع بما يسمح بدخول هذه البضائع وذلك لحين إنشاء وبناء ميناء غزة البحري.
- قدمت فلسطين اعتراضاً رسمياً حول مشروع الجانب الآخر "ربط ميناء حيفا بمدينة أربد الأردنية بخط سكة حديد (مسار غرب - شرق) وإعطاء وصلة لجنين بالضفة الغربية (مسار شمال - جنوب)". وجاء هذا الاعتراض من منطلق عدم مرور المسار الرئيس للخط في الأراضي الفلسطينية وبالتالي ضياع الحقوق السيادية لفلسطين على هذا الخط الهادف لوصل ميناء حيفا بالعراق والخليج العربي. وتحت المسار المقترح حالياً يمكن لإسرائيل قطع الوصلة المقترحة والخاصة بجنين دون أن يتأثر خط حيفا - أربد (ومن ثم العراق والخليج). وتم إدراج مشروع ربط سكة الحديد من العريش بمصر إلى قطاع غزة ثم الضفة الغربية (عبر الأراضي المحتلة عام 48) ثم إلى خط سكة الحديد بالأردن كأولوية في مشروعات خطة العمل التنفيذية للنقل بمنطقة اليوروميد، حيث تم تثبيت هذا المسار أيضاً على خرائط لجنة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لدول غرب آسيا (الإسكوا).

- تعزيز العلاقات الإقليمية والدولية، حيث تم تمثيل فلسطين في أكثر من 20 مؤتمر ومحفل دولي في مجالات النقل، وإبرام اتفاقيات و/أو بروتوكولات تعاون ومذكرات تفاهم مع كل من البنك الدولي، USAID، TIKA، WHO، GTZ، JICA، EUROMED، ومع كل من سوريا وتونس.

اولويات وزارة النقل والمواصلات

- 1- مأسسة العمل .
- 2- تطوير وتنظيم شبكات النقل البري والبحري والجوي من خلال ورفع كفاءتها الفنية وتوسيع قاعدة نشاطاتها بما يعزز تلبية الطلب على خدمات النقل بما يتفق مع اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الفلسطينية
- 3- تنفيذ مشاريع البنى التحتية الاستراتيجية لقطاع النقل والمواصلات في اطار استراتيجية تقوم على تحقيق الجدوى الاقتصادية من شبكات الطرق البرية والخطوط الجوية والبحرية ، وما يتطلب ذلك من اعادة انشاء وتاهيل وتطوير اضافة الى تنفيذ وصلات واليات نقل جديدة بين الطرق الرئيسية والاقليمية لتوفير الوقت وتخفيف الابعاء الاقتصادية المتمثلة في استهلاك الوقود اضافة الى التقليل من حوادث السير وتكلفة الصيانة
- 4- توفير البيئة المؤسسية والقانونية واعتماد اليات العمل المناسبة لازالة المعوقات وتحديد الاحتياجات الضرورية .
- 5- تشجيع القطاع الخاص على تنفيذ المشاريع الاستراتيجية والعمل على اعداد برنامج استثماري يتضمن مشروعات البنية التحتية والخدمات الاساسية والمرافق العامة والخدمات والمشروعات في مجال النقل
- 6- تبني سياسات اقتصادية تكاملية فيما بين القطاع العام والخاص واعداد العمل المشترك لتوقيع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في مجال النقل
- 7- تعزيز الشراكة والتوأمة مع دول الجوار وحوض البحر المتوسط وذلك من خلال ابرام مذكرات تفاهم وتعاون وشراكة في جميع مجالات تخطيط وانشاء وتشغيل وادارة مشاريع النقل ومراقبتها .
- 8- انضمام فلسطين للمنظمات العالمية والدولية
- 9- انشاء صندوق لتوفير الدعم المالي اللازم لتمويل استثمارات النقل البري والبحري والجوي.
- 10- اعداد سياسات داعمة واستراتيجيات وبرامج عمل لتطوير العمل في مجالات النقل المختلفة بادخال مفاهيم الادارة الحديثة وكذلك وضع اليات لتفعيل الاداء خاصة في مجال السلامة المرورية والأمن وتحرير التجارة وتوفير سبل رفع كفاءة البنى التحتية ووسائل النقل .
- 11- اعداد برنامج تدريب وتطوير القدرات والطواقم العاملة بقطاع النقل والمواصلات بحيث يساهم البرنامج في تنسيق برامج التدريب والبحث العلمي في مجالات النقل المختلفة .

12- ادخال تغييرات جذرية وتكييف الاطار التنظيمي والمؤسسي بما يساهم في تسير خدمات النقل والتجارة وتحديث الجمارك واتمتتها بما يكفل وجود قطاع نقل قادر على المنافسة وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

إنجازات وزارة النقل والمواصلات في الحكومة الثالثة عشرة

أعدت وزارة النقل والمواصلات خلال عمل الحكومة الثالثة عشرة وثيقة متكاملة حول استراتيجيات تطوير قطاع النقل والمواصلات في فلسطين حيث تم الاسترشاد بسياسات الحكومة المنطلقة من الأجندة الوطنية والتي تتمثل في خطة " إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"، وفي هذا الإطار ركزت الوثيقة على تحقيق الازدهار واستعادة النمو الاقتصادي، وكذلك تأهيل وتطوير البنى التحتية الأساسية لقطاع النقل والمواصلات، وما يتطلبه ذلك من سياسات وإجراءات تنفيذية.

وفي سبيل تجسيد تلك الوثيقة وتحقيقها، وضعت الوزارة خططها وبرامجها سعياً نحو تحقيق الأولويات الوطنية في قطاع النقل والمواصلات، والذي تمخض عنه اعتماد سياسات واقتراحات وتنفيذ مشاريع مختلفة تهدف نحو تطوير العمل وخدمات الوزارة في مناحٍ متعددة، منها، الترخيص، السلامة المرورية، مهن المواصلات، مراقب المرور، النقل الحكومي، استيراد المركبات، بناء القدرات، برنامج التميز.. إلخ. وفي نفس المسار، عملت الوزارة على تطوير البيئة القانونية والتنظيمية والإدارية لعمل الوزارة. وعلى صعيد آخر، سعت الوزارة نحو تحقيق التكامل بين قطاع النقل والقطاعات الاقتصادية التنموية الفلسطينية الأخرى من خلال اقتراح وإعداد الدراسات والمخططات التي تسهم في تعزيز التنمية المستدامة بالتنسيق مع الجهات المختصة ذات العلاقة سواءً على صعيد شبكات الطرق المحلية أو الإقليمية أو المشاريع الإستراتيجية كالمطارات والموانئ. وفي إطار موازٍ، بذلت الوزارة جهوداً حثيثة نحو تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي، وإبقاء فلسطين على خارطة الربط العربي والإقليمي.

• وعلى صعيدٍ آخر، انعكس إيجاباً أيضاً التطور في نوعية الخدمات التي تقدمها الوزارة على رضى الجمهور على اداء الوزارة وزيادة إيراداتها من الترخيص بالصفة الغربية التي أودعت لحساب الخزينة العامة للسلطة الوطنية فبلغ إجمالي الإيرادات حتى نهاية شهر 4/2009 (147.154.820) شيقل، وحتى نهاية شهر 4/2010 (54.984.493) شيقل. وحتى نهاية شهر 4/2011 بلغ ما قيمته (219.841.639) شيقل

- هذا وقد توزعت الانجازات خلال هذه المرحلة، على أصعدة وقطاعات مختلفة في سبيل ترسيخ رسالة الوزارة وتحقيقها نحو تطوير وتنمية قطاع النقل والمواصلات ليلبي كافة متطلبات التنمية الفلسطينية المنشودة ، وهي على النحو التالي:

1. الترخيص

تكريساً للجهود المبذولة في زيادة النجاعة والشفافية في الخدمات المقدمة للمواطنين ، قامت الوزارة باتخاذ مجموعة من الإجراءات التنفيذية لتطوير العمل في مديريات الوزارة في كافة المحافظات ، وقد أسفر ذلك بنقل الصلاحيات من المركزية الى اللامركزية وكذلك تطوير عمل المديريات ومهن المواصلات المختلفة . وفيما يلي أهم الخطوات المتخذة من قبل الوزارة لتطوير وزيادة كفاءة عمل مديريات الوزارة في المحافظات الشمالية:

- حوسبة العمل في جميع مديريات الوزارة وربطها مركزياً بالوزارة حيث قامت الوزارة ببناء وتطوير الشبكات الداخلية والخارجية للدوائر، وربطها بال خادم المركزي بالوزارة، والربط مع وزارة الداخلية، وزارة المالية، والمحاكم، وشرطة المرور، حيث تم تنفيذ 80% من أعمال الحوسبة للوصول إلى الحكومة الالكترونية .
- إعادة تأهيل مديريات الوزارة في كافة المحافظات: تم انجاز تأهيل مديريات الوزارة في كلاً من رام الله وبيت لحم ونابلس وجنين والخليل على ان يتم استكمال باقي الدوائر في كافة المحافظات خلال الفترة القادمة.
- تم استملاك أراض حكومية لإنشاء مباني حكومية لمديريات الوزارة بالمحافظات
- تنظيم المعاهد والمدارس .
- إعداد دليل الإجراءات تم انجاز دليل الإجراءات لجميع الخدمات المقدمة للوزارة لترخيص المركبات والسائقين ، دليل مراقب المرور و المدارس والمعاهد و مهن المواصلات والنقل الحكومي المختلفة لتسهيل أداء العمل وخدمة المواطن بشفافية عالية.

2. مراقب المرور

- تنظيم وتطوير قطاع النقل الداخلي ورفع مستوى الخدمة
- في اطار تطوير قطاع النقل فقد تم التوقيع على بروتوكول تفاهم بين نقابة اصحاب شركات الباصات والوزارة لتأسيس ثلاث اتحادات لشركات الحافلات في الشمال والوسط والجنوب.

- اقرار تسعيرة المواصلات الجديدة والعمل بها ، وتنظيم خطوط السير للحافلات وقطاع السرفيس و تنظيم العمل في قطاع النقل الخاص و شركات التآجير السياحية وفتح الباب أمام شركات تأجير السيارات وإعادة توزيع الخطوط لمنع التداخلات فيما بينها.
- عدادات التعرفة في المركبات (السفریات الخاصة): تم إلزام المركبات بالعمل بالعدادات وتم إطلاق حملة إعلامية واسعة لهذا الخصوص وما زالت مستمرة.
- نظام تملك الأرقام العمومية :تم انجاز النظام و المصادقة عليه من قبل الجهات المعنية وتطبيقه حيث تم للبدء بإجراءات التملك وفقاً للنظام الجديد والتي تم العمل به.
- تم انجاز وإقرار التعليمات الخاصة لنظام النقل الخاص والبدء بالعمل بها.
- رياض الأطفال ونقل التلاميذ : تم إصدار قرار وزاري لتصويب أوضاع رياض الأطفال فيما يتعلق بجودة وسائل نقل التلاميذ ، حيث تم عقد عدة اجتماعات مع نقابة أصحاب رياض الأطفال وتم وضع الحلول المناسبة لعمل حافلات نقل الأطفال والتلاميذ.
- تم تنظيم عمل خط الاستراحة إلى معبر الكرامة وبالعكس عبر زيادة عدد الحافلات وعدد العمال لتسهيل عملية تنقل المسافرين والمحافظ على أمتعتهم.

3. السلامة المرورية والمجلس الاعلى للمرور

- تم إعداد دليل للشخصيات المرورية وتم اعتماده من قبل وزير النقل والمواصلات وفق القانون حيث تم ولأول مرة وضع مرجعية ثابتة بالمواصفات والمقاييس للشواخص والإشارات المرورية حسب المعايير والمواصفات الدولية.
- تم إعداد مجموعة من النشرات الإرشادية والإعلامية والتنثيفية في مواضيع السلامة المرورية لمختلف الفئات العمرية بهدف منهجه الثقافة المرورية وزيادة الوعي من الجمهور بها كما أنه جاري العمل على بناء قاعدة بيانات الحوادث المرورية للحد من حوادث الطرق.
- إطلاق مشروع "اعرف وطنك " والذي يساهم في تعزيز السيادة الوطنية و يهدف إلى تعريف المواطن بوطنه، وتسهيل حركة نقل الأفراد والبضائع، وتحقيق السلامة المرورية والأمان على الطرق من خلال الشخصيات الإرشادية الفلسطينية التي تحمل أسماء المدن والقرى وتوجه حركة المرور، كما هو متبع في جميع دول العالم حيث تم انجاز التنفيذ في محافظتي رام الله والبييرة وجاري استكمال العمل في باقي المحافظات.

- بناء قاعدة بيانات خطوط المركبات الصغيرة (تحديد مسارات خطوط المركبات الصغيرة على الطرق بنظام المعلومات الجغرافية وحوسبتها).
- تم إعداد 70% من دليل تطوير المعايير والمواصفات الفنية للسلامة المرورية، وإعداد ومتابعة المخططات المرورية كمخطط مروري قلنديا وتزويد البلديات بالشاخصات المرورية اللازمة بالتعاون مع GTZ.
- تم العمل على تأسيس قاعدة بيانات داخل مناطق البلديات الكبرى حول ممرات المشاة والإشارات الضوئية والشاخصات المرورية القائمة والمقترحة وحالتها ، حيث تم الحصول على مخططات AUTOCAD و GIS بالإضافة إلى CD حول البيانات المذكورة، وعلى بيانات تتعلق بعناصر السلامة المرورية الخاصة بالمدارس داخل مناطق البلديات الكبرى.
- بتمويل من USAID تم توفير مشروعين توعويين للمجلس الاعلى حيث قام بنشر التوعية المرورية لطلاب المدارس والمجتمع بشكل عام من خلال الندوات وورش العمل التي انعقدت في انحاء الوطن وتنفيذ فعاليات خاصة بأسبوع المرور العربي ويوم المرور العالمي، حيث تم تجهيز كليندر و مطوية تتضمن نبذة عن مجلس المرور الأعلى ،إرشادات وتعليمات مرورية حول مواضيع السلامة المرورية و تجهيز بوستر وسيناريوهات واسبوتات في مجال السلامة و CDS وزعت على طلاب المدارس الأساسية والجامعات وطلاب الدراسات العليا وتم تجهيز مواد وحقائب تتعلق بالسلامة المرورية كذلك التنسيق مع دوريات السلامة على الطرق لتوزيع حقائب اسعافية للسيارات خلال فعاليات الأسبوع وتم وضع يافطات على الطرق لحث السائقين على الالتزام بقوانين وانظمة المرور ورفع الثقافة المرورية لديهم وزيادة الانضباط لتعليمات المرور وذلك من خلال المشروعين .
- بتمويل من USAID تم توفير مواد اعلامية للمجلس في الحملة الشتوية التي اعلنتها الوزارة من حيث جداريات ،سبوتات اذاعية ،اعلانات في الجرائد، لاصقات .
- عقد دورة تدريبية للسلامة المرورية شارك بها مهندسين من الوزارات ذات العلاقة بالاضافة الى مهندسين الوزارة وتعتبر هذه الدورة الاولى في فلسطين للسلامة المرورية حيث تم الخروج بدليل للسلامة المرورية في فلسطين.
- رفد المجلس الاعلى بالمرور بموظفين وكذلك خبير امريكي مختص لمدة عامين ، حيث تم تدريب الموظفين ومددهم بالخبرات اللازمة وكذلك وضع عدة مشاريع ذات علاقة.

- لأول مرة في فلسطين تم توفير موازين خاصة بتوزين الحمولة الكبيرة حيث يتم توزين المركبات ذات الحمولة الكبيرة للحفاظ على السلامة والتقييد بالقوانين.
- تم توفير مركبات دورية السلامة على الطرق حديثة وتنتقل في مختلف المحافظات ليل نهار للحفاظ على السلامة على الطرق.

4. النقل الحكومي

- في إطار تنظيم مركبات النقل الحكومي قامت الوزارة بحملة ضبط الرقابة على المركبات الحكومية بالتعاون مع الشرطة لمحاسبة من يسيء إلى استخدام المركبات الحكومية ومعاينة المخالفين، وبيع المركبات الحكومية إلى الموظفين التي بحوزتهم باستثناء الوزير والوكيل ومركبات الحركة بناء على قرار مجلس الوزراء 13/63/01 م.و/س.ف لعام 2010.

5. الشؤون الفنية

- إعادة النظر ومراجعة الأوامر الفنية التي تنظم عمليات استيراد وفحص وتسجيل المركبات بكافة أنواعها وفئاتها وإجراء التغييرات الفنية اللازمة لتحسين جودة الأداء , بما يتلاءم مع تعليمات المنتج، وحاجة فلسطين وبيئتها.
- متابعة إصدار رخص استيراد مركبات مستعملة (ثلاث سنوات عدا سنة الإنتاج) وقطع غيار جديدة ومستعملة , ومنح رخص استيراد مركبات جديدة، ورخص استيراد مركبات مستعملة، ورخص استيراد قطع غيار جديدة، ورخص استيراد قطع غيار مستعملة، ورخص استيراد معدات هندسية.
- اتخاذ مجموعة إجراءات للحد من تدفق المركبات من إسرائيل إلى المحافظات الفلسطينية , وذلك بوضع معايير فنية تتعلق بالجودة والكفاءة وسنة الإنتاج، تحددها الوزارة، وذلك منعاً لإغراق السوق الفلسطيني بمركبات وحافلات من السوق الإسرائيلي، وفي هذا المضمار تقوم الوزارة بالتنسيق المستمر مع الجهات المعنية عبر لجان رسمية مثل الشرطة ووزارة الاقتصاد ووزارة المالية والمعابر والأجهزة الأمنية والجمعيات والنقابات ذات العلاقة لتطوير الأداء وتحسين ورفع جودة الخدمات المقدمة والعمل بأعلى درجات النزاهة والشفافية.
- المشاركة بوضع توصيات لدراسة التقييم البيئي لمشروع مصنع مقترح لاعادة تدوير بطاريات الرصاص الحمضية المستعملة.

6. الطرق والسكك الحديدية

- بالرغم من الظروف الصعبة والمتمثلة بالاحتلال أولاً والانقسام ثانياً تعمل الوزارة على إعداد الدراسات والمخططات الهيكلية والتنظيمية الشاملة لربط قطاع غزة والضفة الغربية كذلك لربط فلسطين مع الدول المجاورة حيث تم إعداد تصور وخرائط مركبة لوسائل النقل الدولية (بري ، بحري ، جوي) في فلسطين والتي تربطها مع العالم العربي والعالم وتقديمه إلى الجامعة العربية واليورو ميد والاسكوا كذلك إعداد مخططات مساحية (من الصور الفضائية) لموقع مطار ياسر عرفات في رفح كذلك موقع ميناء غزة والمعابر البرية في قطاع غزة .
- أبدت الوزارة اعتراضها على خطة القوس المقدمة من مؤسسة راند وطالبت بضرورة تعديله بحيث يشمل المنطقة الغربية والشرقية من الضفة الغربية لأنها تحتوي على مدن تاريخية ومناطق سياحية وأثرية ودينية ومناطق مأهولة بالسكان ، إضافة إلى وجود طريق رئيس يمر من منتصف الضفة الغربية بحيث يربط الشمال بالجنوب ، إضافة إلى تعديل ربط الضفة الغربية بقطاع غزة بخط مستقيم يربط منطقة الخليل مع بيت حانون بالشريط الشرقي لقطاع غزة حتى رفح ومن ثم مصر ، كذلك تم الاتفاق على إعداد ورقة مشتركة بمحتوى ومنظور فلسطيني تعكس الرؤيا الفلسطينية فيما يتعلق بأنشطة النقل والمواصلات المستقبلية تمهيداً لإعداد مخطط المواصلات الشمولي .
- مشاركة الوزارة في الاجتماعات الخاصة بإعداد المخطط الوطني المكاني ومناقشة التصوير الجوي وخارطة الأساس والمخطط الوطني لحماية الموارد الطبيعية والمعالم التاريخية في فلسطين بعد تشكيل فريق عمل من كادر الوزارة للمتابعة وإعداد خطة عمل تفصيلية خاصة بمهام الوزارة في المشروع .
- تم إعداد الإطار العام لمخطط الطرق والمواصلات في فلسطين بما في ذلك المرفقات من الخرائط كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين الوزارة ومؤسسة راند حول إعداد الإطار العام للمخطط كذلك إعداد مقترح مالي لتوفير الدعم والتمويل اللازم من أجل إعداد الشروط المرجعية لمخطط النقل والمواصلات من قبل الصناديق العربية والإسلامية .

• أبدت الوزارة اعتراضها في اجتماع اليوروميد بخصوص الربط السككي والاقليمي على مشروع الوصلة (من العفولة إلى جنين) والتأكيد على أن الربط السككي في الشمال يجب ان يكون على التوالي من حيفا إلى جنين إلى الأردن حيث أن فلسطين جزء أساسي منه ولا يمكن العبور من حيفا إلى الأردن إلا من خلال فلسطين .

• تحديد اولويات مشاريع البنية التحتية فيما يخص قطاع النقل والمواصلات واعداد قائمة باولويات مشاريع البنية التحتية فيما يخص الطرق والسكك الحديدية والمعابر والمطارات ومناطق نقل وتجارة لوجستية المقدمة إلى البنك الدولي وكذلك تم التأكيد في اجتماع)

(working Group on Infrastructure & Regulatory Issues

• والذي عقد في بروكسل بحضور المنسق الوطني لبرنامج يوروميد النقل على أن مشاريع البنية التحتية ذات أولوية متعلقة بفلسطين لتوفير الدعم المالي والفني بشأنها وهي :

- إنشاء مطار فلسطين الدولي في البقعة - بين أريحا والقدس
- إعداد المخطط الوطني المكاني للطرق والمواصلات لدولة فلسطين
- تنفيذ الرابط الجغرافي (كوريدور عابر فلسطين) بين بيت حانون في قطاع غزة وترقوميا في الضفة الغربية
- إعادة تأهيل مطار ياسر عرفات الدولي في رفح وإنشاء ميناء غزة البحري وميناء الصيادين

• حيث عرض الاتحاد الأوروبي استعداده لتمويل مشاريع البنية

التحتية التالية :

1. إنشاء مطار دولي قرب أريحا بتكلفة (125) مليون يورو .
2. إعداد المخطط الهيكلي للطرق والمواصلات في الضفة الغربية لدولة فلسطين بتمويل قدره (1.6) مليون يورو .
3. وقد أبدى مندوب صندوق الاستثمار الاوروبي استعدادهم لتقديم مبلغ مشابه لما قدموه للأردن (1.6 مليون يورو) لتمويل المخطط الوطني المكاني للطرق والمواصلات .

• رفض مشروع الجزيرة الصناعية التي تحتوي إنشاء مطار وميناء قبالة شاطئ غزة على بعد 4 كم من الساحل والتي اقترحها وزير المواصلات الإسرائيلي مطلع شهر ابريل عبر

القناة الثانية الاسرائيلية - وكان الرد الفلسطيني بحضور الاتحاد الاوروربي انه وبسبب الكثافة السكانية في غزة نحتاج إلى استصلاح ارض متواصلة مع الساحل في غزة باستخدام آليات ردم مياه البحر ، وتم التأكيد على ان المطلب الفلسطيني الوطني ليس بإقامة الجزيرة الصناعية وإنما بالتوسعة في اتجاه الغرب بواسطة الردم وهذا يكلف عشر ما اقترحه الوزير الإسرائيلي .

- تم اعداد مجموعة من المشاريع فيما يخص قطاع النقل والمواصلات (الطرق المحلية والاقليمية والجسور والمطار والميناء والمراكز اللوجستية والنقل العام والمعابر الحدودية) قدمت الى وزارة التخطيط بخصوص اعادة اعمار غزة .

7 التخطيط والدراسات

- تم إعداد الخطة الإستراتيجية لقطاع النقل والمواصلات (2011-2013) واعتمادها والبدأ بتنفيذها
- تم توقيع مذكرة تفاهم مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للتعاون وتوفير البيانات الاحصائية الشاملة والدقيقة واللازمة لتطوير السياسات والخطط .
- إعداد دراسة حول قطاع النقل العام ومشكلاته مع البنك الدولي - إستراتيجية تطوير النقل العام.
- إعداد دراسة حول استخدامات الوقود والوقود البديل للمركبات بالتعاون مع البنك الدولي.
- إعداد تقرير حول خسائر قطاع النقل والمواصلات في قطاع غزة في أعقاب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة.

اعداد مجموعة من الدراسات في قطاع النقل والمواصلات كالتالي:-

- فرص الاستثمار في قطاع النقل والمواصلات بالتعاون مع معهد ماس.
- دراسته حول رضى المواطن للخدمات التي تقدمها الوزارة.
- دراسته حول امكانية فتح مدارس سياقة.
- هيئة النقل البري.
- تقرير حول تمليك الارقام العمومية.
- مقترح ممر رام الله-القدس-بيت لحم باستخدام حافلات صديقة للبيئة.
- تقرير المواصلات وتعزيز حركة النساء في منظور النوع الاجتماعي بالتعاون مع البنك الدولي .

- (1) توقيع بروتوكول تفاهم بشأن اتحاد شركات حافلات النقل العام في المحافظات الشمالية.
- (2) توقيع مذكرة تفاهم آلية التعامل مع عقود التأجير التمويلي الخاص بالمركبات مع هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.
- (3) إعداد مقترحات مشاريع للنقل العام ومطار فلسطين الدولي ومديريات الترخيص والمخطط الهيكلي للطرق والمواصلات بهدف تقديمها للبنك الإسلامي للتنمية لإيجاد التمويل المناسب لها.

8 بناء القدرات المؤسسية

- تم تطوير البيئة التنظيمية في الوزارة من خلال تطوير الهيكل التنظيمي للوزارة حيث تم اقرار الهيكل التنظيمي الجديد من مجلس الوزراء ، بحيث يحقق اللامركزية في إدارة عمل الوزارة، وتنظيماً لعمل الدوائر ويحد من البطالة المقنعة بتفعيل عمل كل الإدارات والموظفين ويحد من بيروقراطية العمل ويمنع تضارب وتداخل عمل الإدارات.
- إعادة تأهيل البنية التحتية للوزارة والمديريات التابعة لها، لتوفير الجو المناسب والمشجع للموظف والمواطن
- نشاطات اعلامية متنوعة.
- اعداد ادلة اجراءات وهندسة عمليات وورش عمل لتوحيد عمل الوزارة في المديريات
- انشاء مختبر حاسوب للامتحان النظري وتحويله من كتابي الى الالكتروني.
- تفعيل التواصل مع الجمهور من خلال:
- انجزت اربع مشاريع قدمت الى الوزارة من USAID من خلال مشروع بناء وتعزيز القدرات الفلسطينية:
- حيث تم رصد مشروعين للسلامة المرورية ونشر التوعية ووصول اسم المجلس الاعلى الى المواطن باعتباره المسؤول عن السلامة المرورية في فلسطين حيث قدم المشروعين العديد من المواد التوعوية مثل الكاليندر والبرشور... الخ وكذلك اللقاءات والندوات والمسابقات والمبادرات وتسليم مواد عينية كبوستر وطواقي و بلايز ونشرات توعوية وجوائز مختلفة مالية ومعنوية .
- والمشروع الثالث اختص باستطلاعات الرأي وقياس رضى المواطن حيث تم عمل فيلم وثائقي عن الوزارة والخدمات المقدمة من الوزارة الى المواطن ، واعداد التقارير اللازمة لقياس رضا المواطن حيث

تم اعداد لقاءات مفتوحة مع المواطنين والمسؤولين في الوزارة كذلك اعداد كتيبات وزعت على المحافظات.

■ والمشروع الرابع شمل عدة ناشطات منها اعداد تقرير عن نشاطات الوزارة ودورة تدريبية وسبوتات اذاعية لقاءات مفتوحة ، ولوحات ارشادية في المحافظات ، لقاءات تلفزيونية ، وبطاقات للشكاوى وغير ذلك.

- تطوير الموقع الالكتروني للوزارة، وتوفير أدوات للاتصال بين الوزارة ومنتقلي الخدمات.

- وحدة الشكاوي التي تهتم بشكاوي المواطنين وتسعى لحلها بأسرع وقت.

- رفع مستوى دور الرقابة الداخلية وتعزيز النزاهة والشفافية من خلال التفتيش الإداري لضمان كفاءة الأداء من خلال عمل الزيارات الميدانية لدوائر السير للتأكد من سير العمليات، وقد تم انجاز توصيات 93 لجنة من لجان العمل بالوزارة.

■ تم انشاء المجلس الاعلى للمرور واعداد هيكل تنظيمي خاص به ورفده بالموارد البشرية ، وتمويل مشروعين لنشر ثقافة التوعية المرورية للوزارة من خلال الوكالة الامريكية للتنمية الدولية USAID ، وإعداد عدة دراسات حول حوادث الطرق ومواضيع السلامة المرورية في فلسطين، وواقع قطاع النقل والمواصلات الفلسطيني بالاشتراك مع مركز أبحاث السياسات والدراسات الاقتصادية الفلسطيني، وكذلك إعداد دراسات حول: آفاق الاستثمار في قطاع النقل والمواصلات، قطاع النقل العام ومشكلاته مع البنك الدولي - إستراتيجية تطوير النقل العام، استخدامات الوقود والوقود البديل للمركبات بالتعاون مع البنك الدولي، تقرير حول خسائر قطاع النقل والمواصلات في قطاع غزة في أعقاب الحرب الإسرائيلية على القطاع.

● خلق مؤسسة العمل في الوزارة من خلال برنامج مراكز التميز، حيث تم تشكيل فريق التميز وتدريبه والقاء مسؤولية ماسسة العمل في جميع المجالات للفريق ، حيث تم اولا اعداد التقييم الذاتي والخروج بتوصيات حولت الى خطط تحول مؤسسي انجز:

1. حضور فعال ومشارك لمؤتمرات التميز في الوطن .

2. الخروج بمنهجية من القيم للوزارة.

3. تفعيل نظام للشكاوى .

4. اعداد تقرير دراسة الاحتياجات التدريبية لكادر الوزارة .

5. دليل اجراءات التدريب، التتبؤ الوظيفي، الحوافز ، دليل ارشادي للموظف الجديد

6. استراتيجية للتدريب 2012-2014

7. تطوير الوصف الوظيفي للوزارة ، واعداد نموذج تقييم للموظف.

8. نشر ثقافة الماسسة والتميز من خلال عقد ورشات توعوية للموظفين بهذا الخصوص.

9. اعداد دليل اجراءات الشؤون الادارية والمالية

10. اعداد خطة الاستدامة

11. المشاركة في عضوية اللجنة الوطنية للتميز في السلطة.

12. انشاء نظام استطلاع راي لقياس رضى المواطن والموظف بشكل دائم ودوري

• اقرار البرامج التدريبية والتطويرية للوزارة .

• المشاركة بالعديد الدورات الداخلية والخارجية وورش العمل.

9 الأرصاد الجوية

- إعداد نظام محوسب للأرصاد الجوية ، وذلك بالتعاون مع GTZ وخبراء دوليين، حيث تم ربط المحطات مع قاعدة البيانات وكذلك مع الموقع الالكتروني.
- إنجاز نظام محوسب للأرصاد الجوية ، بالتعاون مع GTZ وخبراء من الخارج.
- جاري العمل على تحديث محطات الرصد الجوي العاملة واستبدال الأجهزة التالفة ضمن خطة تطوير الأرصاد الجوية، وبناء قاعدة بيانات جوية موحدة وربطها مع المقر الرئيسي للأرصاد الجوية لزيادة الكفاءة والسرعة في الانجاز.
- كما سيتم تزويد الأرصاد الجوية بالأجهزة والمعدات اللازمة لعمل الأرصاد، إضافة إلى تدريب كادر الأرصاد الفلسطيني في تركيا، وذلك بموجب بروتوكول التعاون الذي تم توقيعه مع مؤسسة TIKA التركية ضمن خطط الوزارة، وتدريب ثلاثون من موظفي الأرصاد الجوية في مجالات الأرصاد المختلفة.
- علماً أنه سيتم تزويد الأرصاد الجوية بالأجهزة والمعدات اللازمة لعمل الأرصاد،.
- وبناء قاعدة بيانات جوية موحدة وربطها مع المقر الرئيسي للأرصاد الجوية، وذلك من اجل زيادة الدقة والكفاءة والسرعة في الانجاز .

10 المطارات والنقل الجوي

- مشروع مطار فلسطين الدولي:
 - تم إصدار قرار من مجلس الوزراء لإنشاء مطار فلسطين الدولي، وعليه تم تشكيل لجنة فنية لإعداد الدراسات، انبثقت عنها (3) لجان فرعية: لجنة لإعداد المخططات الهيكلية والتنظيمية، ولجنة لإعداد دراسة تقييم الأثر البيئي ولجنة لدراسة وإعداد المخططات المساحية.
 - تم عمل مسح ميداني لخمسة مواقع مقترحة للمطار، وتم تقديم مسوحات ومواصفات كل موقع لمجلس الوزراء، الذي أقر الموقع الكائن في منطقة البقيعة شرق السواحة وغرب البحر الميت، ويجري العمل حالياً على إعداد الدراسات الفنية الأولية، وقد خاطب مجلس الوزراء الجهات المختصة (وزارة التخطيط) لإيجاد التمويل اللازم لقيام هذا المشروع.
- إعداد خطة إقليمية للنقل الجوي مع الاتحاد الأوروبي.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتشكيل لجنة فنية مختصة لدراسة إنشاء مطار فلسطين الدولي برئاسة وزير النقل والمواصلات، وتشكيل ثلاث لجان فنية تخصصية لإعداد المخططات الهيكلية والتنظيمية للموقع والمخططات المساحية اللازمة ودراسة تقييم الأثر البيئي، وقد تم اعتماد الموقع الكائن في منطقة البقيعة شرق السواحة وغرب البحر الميت- بمحافظة القدس كموقع للمطار، ويجري العمل حالياً على إعداد الدراسات الفنية للمطار بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة. كما كلف مجلس الوزراء رئيس هيئة الشؤون المدنية بالقيام بما يلزم مع الجانب الإسرائيلي لتسهيل عمليات إنشاء المطار، وكلف وزير التخطيط بالبحث مع الدول المانحة عن تمويل تصميم وإنشاء وتشغيل المطار.
- ومن أجل إعادة تفعيل العمل في مؤسسة الخطوط الجوية الفلسطينية، قامت الوزارة بإصدار قرار يعنى بشؤون الخطوط الجوية الفلسطينية من أجل النهوض بهذا الكيان الحيوي والفعال ، ، كذلك فإن الوزارة تعمل على إعداد نظام مالي للخطوط الجوية الفلسطينية أسوة بالأنظمة المالية المعمول بها لدى دول الجوار.

11. تكنولوجيا المعلومات والحاسوب

- تم الانتهاء من المرحلة الأولى من تجهيز الحوسيب المركزية ووصل مديريات الوزارة في المحافظات المختلفة بالحاسوب المركزي في مقر الوزارة بشكل أكثر كفاءة وحماية.
- تم الانتهاء من المرحلة الأولى من تجهيز خدمة البريد الالكتروني لجميع الموظفين وقد تم إعداد الأدلة المناسبة لرفع كفاءة العاملين في استخدام هذا النظام لإغراض العمل.
- تم إطلاق الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة النقل والمواصلات بطلته الجديدة بحيث يقدم خدمات متنوعة لجميع فئات المستخدمين من مواطنين ومؤسسات حكومية.
- تم تطوير نماذج كراس المواصفات المعيارية لموارد تكنولوجيا المعلومات بهدف الالتزام بالتوصيات الدولية والممارسات الجيدة المعمول بها في العديد من المؤسسات.

12. الموانئ والنقل البحري

- شاركت فلسطين في منتدى المفوضية الأوروبية الخاص بإعداد سياسة بحرية متكاملة للبحر المتوسط.
- على الرغم من الانقسام الحاصل بين الضفة وغزة وانعدام السيطرة على المعابر الحدودية والأجواء الفلسطينية، وتدمير الميناء وميناء الصيادين وتدمير مطار الشهيد ياسر عرفات وتوقف العمل التنفيذي فيها، فإن الوزارة، ومن خلال تواجدها المستمر في محافل النقل والمواصلات الإقليمية والدولية، وضعت على رأس أولويات السلطة طلب الدعم الدولي لإعادة أعمار الميناء البحري والميناء الجوي في قطاع غزة.
- قدمت فلسطين للاتحاد الأوروبي مشروع يقوم على تشغيل خط بحري منتظم بين ميناء العريش المصري والخارج لخدمة قطاع غزة، وسيكون هذا الخط قناة وصول آلاف الأطنان من مواد البناء والحاويات الأخرى لقطاع غزة، ومن ثم نقلها عبر المعابر الثلاثة؛ معبر أبو سالم والعوجا ورفح، إلى القطاع والضفة الغربية وإمكانية تسيير خط آخر إلى ميناء الصيادين في القطاع بما يسمح بدخول هذه البضائع وذلك لحين إنشاء وبناء ميناء غزة البحري.
- قدمت فلسطين اعتراضاً رسمياً حول مشروع الجانب الآخر "ربط ميناء حيفا بمدينة أربد الأردنية بخط سكة حديد (مسار غرب - شرق) وإعطاء وصلة لجنين بالضفة الغربية (مسار شمال - جنوب)"

13 التعاون الدولي والإقليمي والعلاقة مع الشركاء

تسعى وزارة النقل والمواصلات على تعزيز العلاقات الدولية والإقليمية من زاوية، وتعزيز المشاركة مع القطاعات المحلية ذات العلاقة من زاوية أخرى، بهدف الوصول إلى توفير نظام نقل كفاء وفعال، وقد تمثلت تلك الجهود في:

علاقات محلية:

- عقد اجتماعات دورية مع النقابات ذات العلاقة بقطاع النقل، لجان السير في المحافظات، الدينوميترات، وكذلك مع كافة الشركاء في القطاع الحكومي والخاص والأهلي.
- العمل على تشكيل مجلس سياسات استشاري لقطاع النقل والمواصلات من الوزارة وأعضاء من القطاع الخاص والأهلي والأكاديميين المختصين لرسم السياسات العامة والخطط والبرامج وألويتها في إطار برنامج إنشاء مجالس السياسات القطاعية للوزارات والدوائر الحكومية.

علاقات عربية:

- اللجنة الوطنية لتسهيل التجارة والنقل بين الدول العربية/ الجامعة العربية.
- التعاون والتنسيق مع منظمة الاسكوا، اتحاد النقل البري، اتحاد الموانئ البحرية، وهيئة الطيران المدني العربي.
- إبرام بروتوكول تعاون مع تونس وسوريا وإطار للتعاون مع الأردن.
- تكريسا للجهود المبذولة والإنجاز الهام العرب وفقد شاركت فلسطين لأول مرة في اجتماعات المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء النقل العرب بصفة مراقب حيث تم مناقشة الموضوعات التالية :

- مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية .
- مشروع الربط البحري العربي بين الدول العربية.
- المسودة الخامسة لاتفاقية تنظيم نقل البضائع على الطرق بين الدول العربية
- مشروع نظام عمل الشبكة العربية لتسهيل النقل واللوجستيات .
- تقارير اللجان الفنية المنعقدة بين دورتي المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب

(45، -46)

- توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة النقل الأردنية بخصوص تسهيل الحجاج والمعتمرين
- التعاون والتنسيق مع منظمة الاسكوا ، اتحاد النقل البري ، اتحاد الموانئ البحرية ، وهيئة الطيران المدني العربي .

علاقات دولية:

- تمثيل فلسطين في أكثر من 20 مؤتمر ومحفل دولي في مجالات النقل والمواصلات.
- تعزيز العلاقات الإقليمية والدولية حيث تم تمثيل فلسطين في أكثر من 20 مؤتمر ومحفل دولي في مجالات النقل وإبرام اتفاقيات و / او بروتوكولات تعاون ومذكرات تفاهم مع كل من البنك الدولي ، USAID ، EUROMED ، JICA ، GTZ ، ، WHO ، TIKA .
- تم إعداد مجموعة من المشاريع البنية التحتية قدمت إلى مؤسسة سياتمو الاستشارية للاتحاد الأوروبي - بخصوص الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ والمراكز اللوجستية .

14 القوانين والأنظمة والتشريعات

- وفي إطار جهود الوزارة لتنمية وتطوير البيئة القانونية لعمل قطاع النقل والمواصلات:
- فقد تم إقرار وتطبيق نظام تصنيف الرخص الشخصية للسائقين، واصدار الرخص الشخصية الممغنطة .
- نظام المجلس الأعلى للمرور .
- نظام المخالفات المرورية والغرامات المالية.
- نظام التملك للأرقام العمومية، ونظام تخفيض التعرفة الجمركية للمركبات.
- إنجاز نظام النقل الخاص بصورته النهائية .
- إصدار قرار وزاري وتعليمات فنية لتنظيم عملية تطوير وسائل نقل الأطفال (الطلاب) والتأكد من توفر متطلبات ووسائل الأمن والأمان فيها.
- إقرار نظام النقاط للمخالفات على الرخصة، للحد من حوادث الطرق وخلق بيئة مرورية آمنة، اقرار نظام تنظيم عمل المركبات الحكومية .

أنظمة جاري العمل عليها:

- وضع نظام رسوم مالي حديث للخدمات التي تقدمها وزارة النقل والمواصلات.
- بانتظار إقرار مشاريع القوانين والأنظمة التالية:
- قانون المرور الفلسطيني الجديد واللائحة التنفيذية.
- نظام إستخدام المركبات الحكومية.
- مشروع القانون البحري.

المعوقات والتحديات والمخاطر الرئيسية التي تهدد مخرجات خطة عمل الوزارة

واجهت وزارة النقل والمواصلات مجموعة من المعوقات والتي انعكست على تقويم العمل على مشاريع ومهام الوزارة ، والتي تتطلب من أصحاب القرار في السلطة الوطنية الفلسطينية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجاوزها والتغلب عليها، حتى يتسنى للوزارة تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعة وفق الجداول الزمنية المعتمدة، وكذلك السير قدماً في تنفيذ أجندة الوزارة بما يسهم في تحقيق رسالة وأهداف الوزارة، والذي بدوره سيؤدي إلى توفير القاعدة الأساسية نحو تحقيق الأولويات الوطنية في قطاع النقل والمواصلات. وإلى جانب تلك المعوقات، واجهت الوزارة مجموعة من المعوقات والتحديات، التي امتدت، ومازالت، مع عمل الوزارة خلال السنوات الماضية.

المعوقات والتحديات:

واجهت وزارة النقل والمواصلات مجموعة من المعوقات والتي انعكست على تقويم العمل على مشاريع ومهام الوزارة :

1. انعدام التواصل بين المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية. والانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي ألقى بظلاله على سير العمل.
2. انعدام السيطرة على المعابر الحدودية، الأمر الذي أثر سلباً على حرية حركة البضائع والأفراد، إضافة إلى ذلك، فقد حال أيضاً دون تنفيذ بعض برامج ومشاريع الوزارة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، لم تتمكن الوزارة من إدخال أجهزة الأرصاد الجوية المتبرع بها من تركيا حسب بروتوكول التعاون الموقع معها، ومازالت تنتظر موافقات الجانب الآخر لدخولها منذ أكثر من 5 شهور.
3. قيام إسرائيل بإنشاء جدار الفصل ، وتنفيذ مشاريع طرق الفصل التي تشكل عائقاً أمام تنفيذ شبكات طرق محلية وإقليمية، وتقديم الخدمات التي تساهم في الوصول إلى تنمية مستدامة في الأراضي الفلسطينية، وتؤدي أيضاً إلى مضاعفة أطوال وأوقات زمن الرحلات في المناطق الفلسطينية.
4. تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، واعتماد السلطة على الموانئ الإسرائيلية وقيود الاتفاقات الاقتصادية، الأمر الذي أسفر عن ارتفاع تكلفة النقل في ومن وإلى المناطق الفلسطينية.
5. عدم تنفيذ وإعادة تأهيل برامج ومشاريع وزارة النقل والمواصلات الإستراتيجية وخاصة مطار ياسر عرفات الدولي، وميناء غزة التجاري، وميناء الصيادين.
6. عدم توفر التمويل اللازم لتنفيذ برامج ومشاريع قطاع النقل والمواصلات.

التحديات والمخاطر:

هناك العديد من التحديات والمخاطر القادمة من البيئة الخارجية، التي تعمل الوزارة من خلالها، والتي تؤثر سلباً على تطور ونمو قطاع النقل والمواصلات، ويمكن ذكر أهم تلك المخاطر:

أولاً: على المستوى السياسي:

- استمرار الاحتلال الإسرائيلي وسياساته وإجراءاته التعسفية تجاه شعبنا ومؤسساتنا وأرضنا، وما يحمله ذلك من تحديات كبيرة للسلطة الوطنية الفلسطينية ولكافة مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني
- استمرار تجاهل إسرائيل ورفضها الانصياع لقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية والاتفاقيات المبرمة مع الجانب الفلسطيني، وبالتحديد ما يتعلق بقطاع النقل والمواصلات، وخاصة الربط الجغرافي والمعابر وغيرها. أن استمرار التعنت الإسرائيلي في تنفيذ جميع تلك الاستحقاقات يضع الوزارة أمام تحديات كبيرة، ويزيد من العوامل المحددة لعملها ولتطوير القطاع.
- استمرار سياسة الحصار، وتقطيع أوصال الوطن، وانعدام التواصل بين المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية، وبناء جدار الضم والفصل العنصري وتأثيراته المدمرة على مجمل مناحي الحياة. فقيام إسرائيل بإنشاء جدار الفصل العنصري على امتداد أكثر من 670 كم، تأثير مباشر على استدامة أنظمة وخدمات النقل والمواصلات، حيث أن الجدار يقطع خطوط المواصلات العامة لعدد من الأماكن الواقعة خلف الجدار ويقطع عدد الطرق التي تربط بين التجمعات السكانية الفلسطينية الأمر الذي يؤدي إلى مضاعفة أطوال وأوقات زمن الرحلات في المناطق المتأثرة من الجدار. إضافة إلى أن الجدار يشكل عائقاً أمام تقديم خدمات تساهم في الوصول إلى تنمية مستدامة في فلسطين.
- المخاطر الناجمة عن إمكانية فشل السلطة في تحقيق الإصلاحات المطلوبة وتلبية توقعات المواطنين واحتياجاتهم
- انعدام الضغط الدولي على إسرائيل لإرغامها على تنفيذ الاتفاقيات المبرمة من شأنه أن يشجع إسرائيل على الاستمرار بالتمادي في سياساتها وإجراءاتها ضد الشعب الفلسطيني. وهذا يتطلب وضع إستراتيجية فلسطينية وعربية ودولية لممارسة الضغط السياسي والاقتصادي والعلمي على إسرائيل حتى تتوقف عن ممارستها وتلتزم بتطبيق قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية

ثانياً: على المستوى الاقتصادي:

- استمرار تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، واعتماد السلطة على الموائى والأسواق الإسرائيلية. وهنا تكمن أهمية تشجيع الوزارة على الاستيراد المباشر للتخفيف من الارتهاق للسوق الإسرائيلي. إضافة إلى ضرورة وضع إستراتيجية للضغط على الجانب الإسرائيلي لوقف معارضته للبدء بتزيم مطار عرفات الدولي، والشروع في بناء ميناء غزة، وفتح ممر يربط الضفة بالقطاع. كما بات من الضروري فتح المعابر ما بين القطاع والخارج
- القيود والمحددات التي تفرضها الاتفاقات الاقتصادية الموقعة بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي والتي تصب لصالح المصلحة الإسرائيلية. وهنا تكمن أهمية إعادة فتح هذا الملف من جديد وإعادة التوازن في بنوده لمصلحة الجانب الفلسطيني.
- عدم توفر التمويل اللازم لتنفيذ البرامج والمشاريع الحيوية والرئيسة لتطوير قطاع النقل والمواصلات. أن استمرار الوزارة والسلطة في جهودها في مجال تجنيد مزيد من الأموال لتمويل تلك المشاريع، يعتبر أمراً هاماً وحيوياً. كما أن التوجه لبناء شراكة حقيقية مع القطاع الخاص الفلسطيني والعربي من شأنه الإسهام في توفير الأموال اللازمة لتنفيذ العديد من المشاريع.
- ارتفاع تكلفة النقل في المناطق الفلسطينية وما يشكله من تحد كبير أمام الاستثمار في هذا القطاع الحيوي والهام. وهذا يتطلب إجراء دراسات اقتصادية للوقوف على العوامل التي ترفع من التكلفة، والبحث في إيجاد حلول بديلة للتقليل من التكلفة، وجعلها أكثر جاذبية للمستثمر. كما أن من الضروري تطوير نظام حوافز متنوع لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.
- استمرار التدهور الاقتصادي، وتراجع القيمة الشرائية للدينار والدولار، وزيادة نسب البطالة والفقر بين أوساط الشعب الفلسطيني، وانعكاس ذلك على المصادر المالية للوزارة بشكل خاص، وللسلطة بشكل عام، وبالتالي تأثيره على قدرة الوزارة على تنفيذ العديد من المشاريع ذات الأولوية لتطوير قطاع النقل والمواصلات. وهذا الأمر يتطلب من الوزارة تبني إستراتيجية مزدوجة. الجانب الأول موجه للمواطن وتطوير آليات وحوافز لتشجيعه على دفع ما عليه للوزارة وللأجسام التنفيذية الجديدة. والجانب الآخر يتعلق بتطوير آليات عمل الوزارة وزيادة النجاعة في العمل لتقليل التكلفة والوقت المبذول في تنفيذ أية مهمة.
- أحجام العديد من الدول المانحة عن الدعم المالي لهذا القطاع لارتباطه بالقضايا السياسية والسيادية.

- المخاطر التي قد تترتب عن عرقلة تنفيذ خطة إقامة الدولة وإنهاء الاحتلال لأسباب سياسية أو اقتصادية، وما سيجره ذلك من تداعيات سلبية على عمل الوزارة ومشاريعها الواردة في هذه الخطة.

ثالثاً: على المستوى الديموغرافي:

- التزايد السكاني المضطرد، والاحتياجات المتسارعة والمتزايدة لوجود بنية تحتية مناسبة، ولتوفير وسائل نقل ملائمة وكافية تفي بهذا التزايد الكبير. وكذلك مواجهة التحديات والضغوط والأعباء التي تفرضها الهجرة الداخلية من الريف نحو المدن الفلسطينية بشكل عام، وباتجاه مدينة رام الله، مركز السلطة الإداري والسياسي والاقتصادي، بشكل خاص وعلى بنيتها التحتية ومؤسساتها، وما يتطلبه من الوزارة والأجسام التنفيذية الجديدة من إستراتيجية عمل قادرة على توفير خدماتها المتنوعة لكافة المواطنين بشكل متساوي.
- هجرة الكفاءات العلمية والفنية المؤهلة إلى الخارج، وتأثير ذلك على فاعلية الوزارة والأجسام الجديدة بشكل خاص، وعلى تطور قطاع النقل والمواصلات بشكل عام.

رابعاً: على المستوى القانوني:

- أن تنفيذ الخطة الإستراتيجية للوزارة يعتمد على توفر شرط مسبق، وهو حصول الوزارة على موافقة مجلس الوزراء وتبنيه للمنهجية والتوجه الجديد الذي تحمله هذه الخطة. وهذا يتطلب من الوزارة الإسراع في تحقيق هذا الشرط الضروري واللازم للانطلاق في تحقيق ما ورد من أهداف ومشاريع وأنشطة ستؤدي، بلا شك، إلى تطور نوعي في قطاع النقل والمواصلات.
- إقرار المزيد من القوانين والأنظمة مثل: قانون التأجير التمويلي وقوانين السلطات المحلية سيريك عمل الوزارة. وهذا يتطلب الرجوع إلى وزارة النقل قبل إقرار هكذا قوانين للتشاور ولمنع تضارب القوانين والجهات المصدرة لها. كما بات من الضروري إنجاز وإصدار العديد من القوانين مثل:
 - قانون الحاجات والخدمات

- قانون الطرق

خامساً: على المستوى البيئي:

إن التدهور الكبير والمتسارع في وضع البيئة الفلسطينية وذلك بفعل الممارسات الممنهجة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، أو بفعل مجموعات فلسطينية غير مسؤولة، أو كان نتيجة تقصير الجهات الرسمية الفلسطينية في حماية البيئة ووضع قوانين وسياسات وإجراءات تحد من التدمير أو الاعتداءات أو التلويث للبيئة، وتضع أي فرد أو جهة تمارس تلك الممارسات تحت مسؤولية القانون. إن الازدياد الحاصل في أعداد المركبات والتي تصل إلى

حوالي 170,000 مركبة في الضفة والقطاع ، وهذا العدد آخذ بالازدياد بشكل كبير يتطلب من الوزارة اتخاذ إجراءات قانونية وتنظيمية استباقية للحد من تلوث البيئة الناتج بشكل رئيسي من انبعاث الغازات العادمة. كما يتطلب العمل على إعادة تأهيل وتوسيع شبكة الطرق للحد من الازدحامات المرورية، التي بدورها تزيد من تلوث الهواء. إضافة إلى إدخال أنواع جديدة من الغاز الصديق للبيئة وتشجيع المواطنين على استخدامه. والعمل على تطوير الوعي البيئي لدى المواطنين.

التوصيات والمقترحة

ومن أجل التغلب على تلك المعوقات والتحديات، فإن وزارة النقل والمواصلات توصي بما يلي:
اولا : على صعيد شبكات الطرق والنقل الداخلي:

1. إيجاد الوسائل والآليات للتغلب على المعوقات الإسرائيلية وتركيب الشاحنات في مناطق B و C.
2. تحديد الصلاحيات والمسؤوليات بين الوزارة ووزارة الأشغال العامة فيما يتعلق بتخطيط وتحديد الأولويات وإعادة تأهيل وتطوير شبكات الطرق.
3. تفعيل قرار مجلس الوزراء للعام 2006، بشأن لجنة الطرق المشكلة من الوزارة والوزارات ذات العلاقة بتخطيط وتمويل وإنشاء وصيانة الطرق.
4. مراجعة قانون تشجيع الاستثمار وتطوير الجوانب المتعلقة بالنقل، والعمل على إنشاء صندوق لتطوير النقل العام ومرافقه.
5. دعم وتطوير مجلس المرور الأعلى، والعمل على تنسيق الجهود بين الجهات ذات العلاقة.
6. استمرار التفاوض مع القطاع الخاص لدراسة دمج شركات النقل العام وتعزيز الاستثمار في هذا القطاع بما يحقق التغطية في النقل العام.
7. العمل على إنشاء صندوق تطوير النقل العام ومرافقه.
8. توفير التمويل اللازم لتنفيذ برامج ومشاريع قطاع النقل الداخلي وإعداد مخططات شبكات الطرق، وتطوير وحدة نظم المعلومات الجغرافية، والسلامة المرورية، وما يلزم ذلك من تخصيص الأراضي اللازمة لتلك المشاريع.

ثانيا: على صعيد الأرصاد الجوية:

1. الحصول على موافقة الجانب الإسرائيلي لإدخال أجهزة الأرصاد الجوية المتبرع بها من قبل تركيا.
2. إنشاء هيئة الأرصاد الجوية، وتطوير التشريعات والأنظمة اللازمة لإنشاء الهيئة وتنظيم عملها بما يسهم في تطوير الأرصاد الجوية الفلسطينية.

ثالثاً: على صعيد مأسسة العمل :

1. إنشاء مركز أبحاث النقل ، وبنك معلومات خاص بالوزارة والهيئات التابعة .
2. إيجاد سياسة وآلية لإعداد الخطة الإستراتيجية للوزارة بحيث يتم ضمان اشراك المستفيدين الرئيسيين وكادر الوزارة وضمن متابعة تنفيذ الخطط وتقييمها.
3. العمل على إيجاد سياسة وآلية واضحة تخدم الإصلاح المؤسسي من خلال تفعيل قناة مختصة للإبلاغ عن حالات الفساد ومتابعتها
4. اعتماد موازنات مالية قادرة على تلبية احتياجات العمل
5. وضع خطط استراتيجية وتنفيذية وبرامج للإحلال الوظيفي والتعاقب وتطبيقها وتطويرها بفاعلية وكفاءة وشفافية.
6. دعم الاستثمار في العنصر البشري بحيث يتم إشراك اكبر عدد ممكن من الموظفين في اخذ القرارات والمشاركة بحيث يتم تكليف العنصر الشاب في الوزارة لآخذ دور الريادة .
7. تحديد المخاطر الرئيسة المتوقعة ووضع خطط لإدارة المخاطر وضمن المشاركة الواسعة من قبل ذوي العلاقة.
8. العمل على توفير قاعدة بيانات إحصائية وتحديثها باستمرار تهدف إلى دعم الدراسات لإعداد الخطط والمخرجات اللازمة وتقييمها.
9. إنشاء صندوق لدعم تنفيذ برامج ومشاريع قطاع النقل والمواصلات، ومأسسة العمل
10. اتخاذ الإجراءات اللازمة الخاصة بإقرار مشاريع قوانين وأنظمة النقل، وخاصة قانون المرور الفلسطيني الجديد واللائحة التنفيذية، ونظام استخدام المركبات الحكومية، ومشروع القانون البحري.

رابعاً: على صعيد المشاريع الإستراتيجية، والتعاون والربط الإقليمي:

1. التفاوض مع الدول المانحة بشأن الحصول على ضمانات من الجانب الاخر بعدم المساس بالمشاريع الإستراتيجية " مطار ياسر عرفات الدولي، وميناء غزة التجاري، وميناء الصيادين"، بعد إعادة اعمارها.
2. التفاوض مع الجانب الاخر بشأن القضايا الإستراتيجية " الطرق الإقليمية، السكك الحديدية"، وإبرام الاتفاقات التي تسهل تنفيذها وفق الخطط الموضوعة من قبل الجانب الفلسطيني.
3. توفير الدعم السياسي والمالي لتنفيذ اتفاقات ومذكرات التعاون بين وزارة النقل والمواصلات وبعض الدول العربية والمنظمات الإقليمية.
4. تحديد الصلاحيات والمسؤوليات بين الجهات الحكومية المختلفة ذات العلاقة بالمعابر الحدودية، وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ البرامج التطويرية لها.